

التقرير السنوي

السادس
والثلاثون

20
22



اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers



اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

التقرير السنوي

السادس
والثلاثون

20
22

+966 11 218 222

2 طريق الملك فهد الفرعي ، حي المؤتمرات
ص.ب 16683 الرياض 11474



اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

سماوات
الارض
والجبال





صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية
حفظه الله

فهرس المحتويات

8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	كلمة الأمين العام
12	أعضاء مجلس
14	التوجهات الاستراتيجية لاتحاد الغرف التجارية السعودية
16	اتحاد الغرف السعودية في أرقام
18	الباب الأول: دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني
24	الباب الثاني: نجاحات اتحاد الغرف السعودية
26	أبرز نتائج اتحاد الغرف التجارية السعودية
28	أولاً: دعم وتمكين القطاع الخاص
34	ثانياً: دعم صنع السياسات الاقتصادية
38	ثالثاً: بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات المحلية والدولية
43	رابعاً: التميز المؤسسي للمنظومة وتطوير وتفعيل سياسات الحوكمة
44	الباب الثالث: مركز الترقيم السعودي
48	الباب الرابع: فعاليات اتحاد الغرف التجارية السعودية

التقرير
السنوي
السادس
والثلاثون

كلمة رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ عجلان
بن عبدالعزيز العجلان

في ظل الأوضاع العالمية غير المواتية يواصل الاقتصاد السعودي أداءه القوي بدعم من القيادة الرشيدة بقيادة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو سيدي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظهما الله- حيث من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة عام 2022 بنحو 6% وهو أعلى معدل نمو بمجموعة العشرين كما نجحت السياسات الاقتصادية في السيطرة على معدلات التضخم عند حدود 3.3% كما حققت ميزانية العام الحالي

فائضاً لأول مرة بعد عجز 8 سنوات، الأمر الذي دفع وكالات التصنيف العالمية لرفع سقف توقعاتها للاقتصاد السعودي خلال الفترة المقبلة بفضل سياسات التنويع الاقتصادي وفق رؤية 2030 والمشاريع الضخمة التي يجري تنفيذها وكذلك المحافظة على المركز المالي القوي للمملكة.

وفي السياق ذاته، شهدت المملكة العديد من الأحداث والقرارات الاقتصادية الهامة خلال عام 2022 منها على سبيل المثال لا الحصر: إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة ومبادرة سلاسل الإمداد العالمية وصندوق التنمية الوطني وتأسيس 5 شركات استثمارية إقليمية، فضلاً عن صدور قرارات تهم القطاع الخاص مثل إلغاء رسوم إصدار البيان الجمركي للصادرات وصرف مستخلصات عقود المشاريع السابقة والمتعثرة لدى المقاولين وغيرها من القرارات والأنظمة التي كان لها انعكاس إيجابي على قطاع الأعمال وفتح المجال أمام كثير من الفرص الاستثمارية وإزالة العديد من التحديات.

لقد عملنا في مجلس إدارة اتحاد الغرف السعودية خلال عام 2022 على تحقيق العديد من النجاحات للاتحاد والغرف التجارية ولقطاع الأعمال، حيث تزامن ذلك مع إصدار نظام الغرف الجديد الذي يشكل نقلة نوعية بما اشتمل عليه من تحديث وتطوير، كما أطلقنا مشروع استراتيجية تحول الاتحاد التي تضمنت العديد من محاور التطوير لأداء الاتحاد والغرف، فضلاً عن مواكبة خطي الدولة في جذب الاستثمارات وتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني وإقامة العديد من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية الهامة.

إن جميع النجاحات التي تحققت على صعيد الاقتصاد وقطاع الأعمال بالمملكة خلال عام التقرير ما كانت لتتم لولا الدعم الكبير الذي قدمته القيادة الرشيدة ونهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والجهود المميزة التي بذلت على مستوى الوزارات والجهات الحكومية لتذليل تحديات القطاع الخاص، وكذلك بفضل العمل الدؤوب من السادة أعضاء مجلس الإدارة والأمانة العامة والغرف التجارية، فضلاً عن تفاني منسوبي الأمانة العامة بالاتحاد والغرف في العمل وتقديم أفضل الخدمات التي تساهم في تحسين أداء قطاع الأعمال السعودي والتي انعكست في الأخير على تحسين أداء القطاع الخاص وبيئة الأعمال والخدمات المقدمة للمستفيدين وأصحاب المصلحة والمستثمرين على الصعيد المحلي والدولي.

..

كلمة الأمين العام



الأستاذ حسين
بن عبدالقادر عبدالقادر

يمر القطاع الخاص السعودي اليوم بمرحلة هامة في تاريخه بعد أن وضعت الدولة ثقتها فيه لتحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة، وباتت " الشراكة بين القطاعين العام والخاص " هي العنوان الاقتصادي الأبرز في هذه المرحلة، وعززت الدولة ذلك بإطلاق برنامج شريك مستهدفة دعم الشركات المحلية وتمكينها من الوصول إلى حجم استثمارات محلية تصل إلى 5 تريليونات ريال بنهاية عام 2030.

وفق هذه الطموحات الاقتصادية الكبيرة، عملنا في الأمانة العامة لاتحاد الغرف السعودية والغرف التجارية على النهوض بقدراتنا ومواءمة خططنا واستراتيجياتنا مع رؤية 2030، فأطلقنا مشروع تطوير استراتيجية الاتحاد حيث تتضمن الاستراتيجية محاور أساسية تساهم في

تحسين تفاعل القطاع الخاص مع القطاع الحكومي، ورفع مستوى الشفافية والثقة والتعاون بين القطاعين وإيصال صوت ومرييات قطاع الأعمال لصناع القرار وضمان ترجمته لاستراتيجيات عملية تدعم النمو المستقبلي للقطاع الخاص، وتحسين التشريعات والأنظمة ذات الصلة به، بالإضافة إلى بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات المحلية والدولية ودعم صنع السياسات الاقتصادية، وتمكين قطاع الأعمال بتقديم خدمات نوعية متطورة. من خلال كافة الأمانات والإدارات بالاتحاد ومنها " اللجان الوطنية " نظرًا لأهميتها في نقل تحديات القطاعات الاقتصادية وتذليلها بالتعاون مع الجهات

الحكومية مما يعزز الاستثمار المحلي، وكذلك "مجالس الأعمال" لما تلعبه من دور في تمكين الشركات التجارية والاستثمارية مع الشركاء التجاريين الدوليين وفتح رص للثمارات والصادرات السعودية في الأسواق الدولية، والشؤون الاقتصادية لأهميتها في بلورة مرييات القطاع الخاص، وإعداد الدراسات والتقارير النوعية التي تعكس رأي القطاع الخاص في المواضيع ذات الهامة وفق منهجية علمية، وتحليل الآثار الاقتصادية محلياً وعالمياً على القطاع الخاص.

لقد شهد العام 2022 حراكاً كبيراً في اتحاد الغرف حيث نظم زيارة العديد من الوفود التجارية السعودية إلى الدول الأجنبية لبحث الفرص الاستثمارية كما استقبلنا الوفود التجارية الأجنبية، أما على مستوى تعزيز الشراكات مع الجهات المحلية والدولية فقد وقعنا 34 اتفاقية ومذكرة تفاهم تدعم نمو القطاعات الاقتصادية والشراكة الاقتصادية محلياً ودولياً، وعملنا أيضاً على التسويق للفرص الاستثمارية بالرؤية من خلال الملتقيات الاستثمارية، وساهمنا في تذليل الكثير من التحديات التي واجهت أصحاب الأعمال والمنشآت التجارية بالتنسيق والتعاون مع شركائنا في الجهات الحكومية، وإعداد أكثر من 10 دراسات وتقارير تدعم رأي القطاع الخاص.

إننا في الأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص ممثلة في الاتحاد والغرف التجارية بتنا نلعب اليوم دور محوري في الاقتصاد السعودي والشراكة الاقتصادية مع دول العالم وتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني، وأصبحنا شركاء فاعلين للجهات الحكومية وانهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديري للجهود المميزة التي بذلها مجلس إدارة الاتحاد في دورته (2020/2023) في قيادة دفة العمل وتطوير أداء الاتحاد وتقديم كامل الدعم والمؤازرة لأنشطته وفعالياته مما ساهم في تحقيق العديد من الإنجازات والنجاحات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أعرب عن خالص التقدير والامتنان لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان - يحفظهما الله- على الدعم والرعاية التي يحظى بها قطاع الأعمال السعودي وأجهزته المؤسسية، ولأعضاء مجلس إدارة الاتحاد والعاملين بالأمانة العامة على جهودهم في الارتقاء بأداء هذا الصرح الاقتصادي الشامخ.

أعضاء مجلس إدارة اتحاد الغرف السعودية



الأستاذ
إبراهيم بن عطالله الفلالي
عضو - رئيس غرفة الزلفي



الأستاذ
محمد بن سعيد المعجاني
عضو - رئيس غرفة الباحة



الأستاذ
بدر بن حمود الفرج
عضو - رئيس غرفة نجران



الأستاذ
نواف بن مزعل الزايدي
عضو - رئيس غرفة عرعر



الأستاذ
ماشي بن محمد العمري
عضو - رئيس غرفة المخواة



الأستاذ
فايز بن ذعار الشعيبي
عضو - رئيس غرفة الرس



الأستاذ
رفيدان بن الحميدي المطيري
عضو - رئيس غرفة حفر الباطن



المهندس
عبد العزيز بن ربيع الشريف
عضو - رئيس غرفة الخرج



الأستاذ
صالح محمد وتيد
عضو - رئيس غرفة بيشة



الأستاذ
أحمد سالم الشغدلي
عضو - رئيس غرفة ينبع



الأستاذ
عبدالله بن سليم العنزي
عضو - رئيس غرفة القريات

أعضاء مجلس إدارة اتحاد الغرف السعودية



الأستاذ
عجلان بن عبدالعزيز العجلان
رئيس مجلس الإدارة
رئيس غرفة الرياض



المهندس
طارق بن محمد الحيدري
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس غرفة المجمعة



الأستاذ
نزار بن حمد الحرکان
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس غرفة عنيزة



الأستاذ
منير بن محمد بن سعد
عضو - رئيس غرفة المدينة المنورة



الأستاذ
عبدالله صالح كامل
عضو - رئيس غرفة مكة المكرمة



الأستاذ
محمد بن يوسف ناغي
عضو - رئيس غرفة جدة



الأستاذ
بدر بن سليمان الرززا
عضو - رئيس غرفة الشرقية



الدكتور
حمدان بن عبدالله السمرين
عضو - رئيس غرفة الجوف



الأستاذ
عبد العزيز بن عبدالله الحميد
عضو - رئيس غرفة القصيم



الأستاذ
حسن بن معجب الحويزي
عضو - رئيس غرفة أبها



الأستاذ
عبد العزيز بن صالح الموسى
عضو - رئيس غرفة الاحساء



الأستاذ
عماد بن سداد الفاخري
عضو - رئيس غرفة تبوك



المستشار
أحمد بن محمد أبو هادي
عضو - رئيس غرفة جازان



الدكتور
سامي بن عبدالله العبيدي
عضو - رئيس غرفة الطائف



الأستاذ
هاني بن عبدالعزيز الخليفة
عضو - رئيس غرفة حائل

نبذة عن اتحاد الغرف السعودية

والتوجهات الاستراتيجية لاتحاد الغرف السعودية

تأسس اتحاد الغرف السعودية بمسمى "مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية" ومقره الرسمي في مدينة الرياض، بموجب مرسوم ملكي رقم م/6 وتاريخ 1400/4/30 هـ - مارس 1980م، ليتولى بالمصالح المشتركة للغرف التجارية الصناعية بالمملكة البالغ عددها 26 غرفة، ويمثل اتحاد الغرف السعودية مظلة قطاع الأعمال السعودي والغرف التجارية بالمملكة، ويعمل على تمثيلها ورعاية مصالحها محلياً وداخلياً، ويعمل على تحقيق أهدافه في خدمة الاقتصاد السعودي. بدأ المجلس أعماله الفعلية بتكوين جهازه التنفيذي، وهو الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية العام 1401 هـ 1981م، ومنذ ذلك التاريخ وهو يخطو خطوات سريعة نحو تحقيق الأهداف المنوعة به. وقد صدر المرسوم الملكي رقم م/37 بتاريخ 1442/4/22 هـ باعتماد نظام الغرف التجارية الجديد، والذي تضمن تغيير مسمى مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية إلى اتحاد الغرف التجارية السعودية، ويعد النظام نقطة تحول وتمكين الاتحاد للغرف وزيادة في آليات حوكمته

الأدوار والأهداف الاستراتيجية



دعم صنع السياسات الاقتصادية

01 تعزيز تأثير ومشاركة القطاع الخاص في صناعة السياسات الاقتصادية والتشريعات

02 الريادة في دعم تطور القطاع الخاص ومواجهة التحديات والصعوبات الاقتصادية والتجارية من خلال استقطاب أصحاب الفكر القيادي وتعزيز التعاون والشراكة مع الجهات الحكومية



التميز المؤسسي للمنظومة وتطوير وتفعيل سياسات الحوكمة

01 بناء ثقافة تنافسية تعزز مبادئ التميز المؤسسي تساهل في تقليل المصروفات والتكاليف التشغيلية

02 تطوير القدرات الاستثمارية واستحداث مصادر دخل إضافية لضمان الاستدامة المالية

03 تطوير منظومة غرف استثنائية مبنية على مبدأ المسؤولية، مما يوفر إنتاجية وولاء متميزين للموظفين من خلال إدارة الأداء والمكافآت



بناء وتعزيز الشركات والتحالفات المحلية والدولية

01 تعظيم الفرص المحلية والدولية من خلال تكوين العلاقات المؤثرة، وتطوير إدارة مبنية على مفهوم المبادرة، والتمثيل القوي الوطني والعالمي

02 تركيز ثقافة التمرکز حول المستفيد وتعزيز تجربة المستفيد، وذلك من خلال تسليط الضوء على مناطق ومجالات نمو القطاع الخاص وأبرزها



دعم وتمكين قطاع الأعمال

01 تطوير خدمات عالية الجودة لأصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال الشراكة والتطوير الداخلي

02 تعزيز ثقافة التحول الرقمي للاستفادة من بيانات منظومة اتحاد الغرف من خلال اتباع أحد أساليب المشاركة في الدخل المتوقع



صوت القطاع الخاص المؤثر والموثوق، ومركز فكري قيادي لتنمية قطاع الأعمال في المملكة، ومنصة ربط سلاسل القيمة الوطنية والدولية للشراكة في بناء اقتصاد مزدهر



الريادة في دعم ومساندة القطاع الخاص والشراكة في تحقيق اقتصاد مزدهر

اتحاد الغرف السعودية في أرقام:

303

عضوية محلية
 وإقليمية ودولية

26

غرفة تجارية
 بالمملكة

+3200

عضو في اتحاد
 الغرف

30

مجلس أعمال
 سعودي أجنبي

39

لجان وطنية

197

اتفاقية شراكة
 استراتيجية

9

مجلس أعمال
 سعودي إقليمية
 وتشمل 60 دولة

56

مبادرة

73

فريق عمل مشترك
 مع جهات مختلفة

اتحاد الغرف السعودية
 Federation of Saudi Chambers



الباب الأول

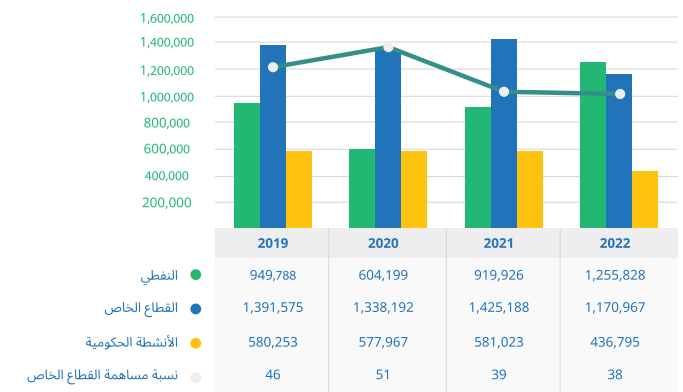
دور القطاع الخاص
في الاقتصاد الوطني

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص

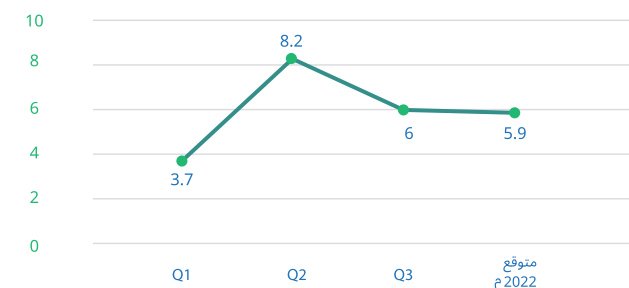
بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص حتى الربع الثالث من عام 2022 م نحو 1.1 تريليون ريال، محققاً زيادة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 م بمعدل نمو 12.5% مقارنة بذات الفترة عام 2021م، ويتوقع أن يصل الناتج المحلي للقطاع بنهاية السنة 1.4 تريليون ريال، ويساهم القطاع الخاص بنحو 38% في الناتج المحلي الإجمالي

كما حقق القطاع نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاثة أرباع من عام 2022 بمعدلات 3.6%، 8.3%، 5.9% على التوالي، ويعد هذا المعدل الأعلى منذ عام 2011. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نموه على مستوى الإجمالي لعام 2022 نحو 6%

الشكل (1) الناتج المحلي الإجمالي



الشكل (2) معدل النمو للقطاع الخاص على أساس سنوي لعام 2022م



العاملين بالقطاع الخاص

بلغ إجمالي عدد العاملين بالقطاع الخاص حسب بيانات الربع الثالث لعام 2022م، نحو 9.3 مليون عامل سعودي وغير سعودي، يمثل السعوديين ما نسبته 23%، حيث يعمل نحو 2.2 مليون سعودي في القطاع الخاص، وقد بلغت نسبة السعوديات في القطاع الخاص نحو 38.5% وهو أعلى من مستهدفات رؤية المملكة 2030

العاملين السعوديين بالقطاع الخاص حسب بيانات الربع الثالث لعام 2022م



استثمارات القطاع الخاص

زادت استثمارات القطاع الخاص حتى الربع الثالث من عام 2022م لتبلغ نحو 654.2 مليار ريال، وهي أعلى بنسبة 35% من مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، بل ارتفعت بنحو 3% على إجمالي استثماراته عام 2021 كما زادت مساهمة الاستثمارات الخاصة بإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حتى الربع الثالث من عام 2022م إلى نحو 88%، في حين تراوحت تلك النسبة خلال الفترة 2019-2021 بين 75%-86%

منشآت القطاع الخاص

وصل عدد منشآت القطاع الخاص بالمملكة لنحو مليون منشأة، تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 99.5%، منها 82.5% منشآت متناهية الصغر. أما على مستوى المناطق فتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى كعدد المنشآت بالمملكة حيث يوجد بها 36.1% من المنشآت في المملكة، تليها مكة المكرمة بـ 20.6%، والمنطقة الشرقية بـ 12.5%، أما على مستوى العاملين فتأتي الرياض بالمرتبة الأولى كأعلى توظيف بنسبة 43.2%.

الرياض	مكة المكرمة	المنطقة الشرقية	عسير	القصيم	المدينة المنورة
39,8%	19,4%	11,5%	5,5%	4,9%	5,4%
جازان	حائل	تبوك	نجران	الجوف	الحدود الشمالية
4%	2,5%	2,1%	2,1%	1,5%	0,95%
أبها					
0,8%					



الصادرات غير البترولية

زادت الصادرات غير البترولية حتى الربع الثالث لعام 2022م إلى نحو 205.1 مليار ريال، بمعدل نمو 24% مقارنة بنفس الفترة لعام 2021م حيث بلغت نحو 165.5 مليار ريال.

ارتفعت نسبة الصادرات غير البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص حتى الربع الثالث لعام 2022 إلى نحو 19% في حين تراوحت تلك النسبة خلال الفترة من 2019-2022 بين 14%-17%.





الباب الثاني

نجاحات
اتحاد الغرف السعودية

أبرز نجاحات اتحاد الغرف التجارية السعودية



30



الحملات والمواد التوعوية
للقطاع الخاص حول
التوجهات والمبادرات
الحكومية ذات العلاقة
بالقطاع

62



عدد الاستشارات القانونية
ذات العلاقة بقطاع
الأعمال والغرف وأجهزة
الاتحاد

+100



شركة دولية تم ربطها
بشركات محلية في
مختلف القطاعات
الاقتصادية

32



الزيارات والبعثات الخارجية
لأصحاب الأعمال السعوديين

20



المنتديات والمؤتمرات
والملتقيات المحلية والدولية

34



اتفاقية مع الجهات المحلية والدولية.

122



لقاء مع المسؤولين بالدولة.

102



فعاليات مشتركة مع الغرف
التجارية

104



دراسة التشريعات والأنظمة
ذات العلاقة بالقطاع الخاص

70



اجتماع لمجالس الأعمال السعودية
الأجنبية ولجانها وفرق العمل.

148



لقاء كبار المسؤولين
بالدول الشقيقة والصديقة.

363



اجتماع للجان الوطنية

459



ورشة عمل للقطاع الخاص

156



الدراسات والتقارير وأوراق العمل
والنشرات الاقتصادية.

63



وفد زائر لاتحاد الغرف
التجارية.

دعم وتمكين القطاع الخاص

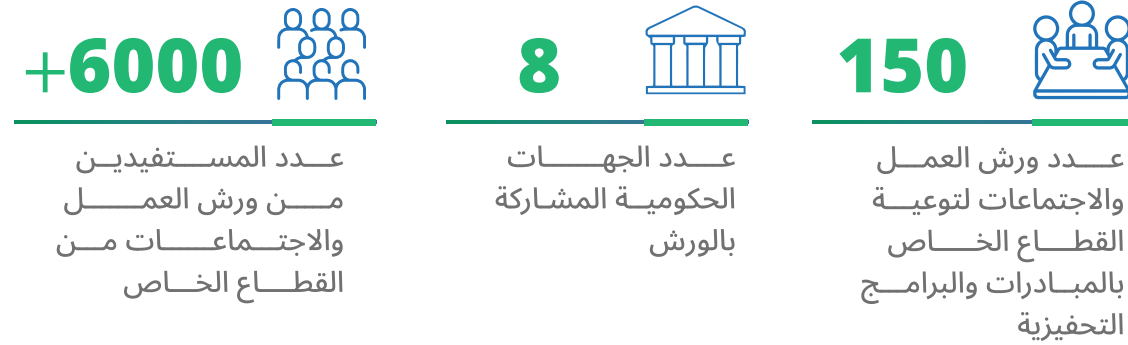
أهم الجهات الحكومية التي تم عقد ورش عمل لعرض المبادرات والمشاريع المحفزة للقطاع الخاص



الدراسات والتقارير الاقتصادية التي تدعم وتمكن القطاع الخاص ، والمشاركة الفاعلة في ورش العمل والاجتماعات مع الجهات المعنية، ودعم ومساندة الجهات في اقتراح الحلول والمبادرات المحفزة للقطاع، معتمداً على العلاقة التشاركية التي بناها الاتحاد مع الجهات المعنية. ولعل من أهم النجاحات

ضمن أهداف الاتحاد الاستراتيجية دعم وتمكين القطاع الخاص والذي يعدّ ممثلاً لمصالحة أمام الجهات الحكومية، فقد سعى الاتحاد خلال عام 2022م لتعزيز التواصل مع الجهات الحكومية المعنية للعمل على تحفيز وتنمية القطاعات الاقتصادية، حيث لعب دوراً في تحسين بيئة الأعمال، ورصد التحديات التي تواجههم والعمل على تذليلها مع الجهات المعنية بشكل مستمر، وإعداد

أ - تحفيز وتنمية القطاعات الاقتصادية:



ب - تحسين بيئة الأعمال:

يعدّ الاتحاد عضو دائم في لجنة تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص "تيسير"، والتي يرأسها معالي وزير التجارة رئيس المركز الوطني للتنافسية، حيث تعمل اللجنة على تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية لممارسة الأعمال وإيجاد الحلول المبتكرة للمعوقات التي تواجه القطاع الخاص، والعمل على توعية منشآته بالتطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، ولعل من أهم مساهمات الاتحاد في اللجنة

شارك الاتحاد فيما يزيد على 200 فعالية لبلورة مبادرات القطاع الخاص وتفعيل متطلبات تمكينه في الاقتصاد الوطني وأيماناً من أهمية المبادرات والمشاريع التي أطلقتها الحكومة لدعم القطاع الخاص في الجوانب المختلفة كالتمويل ودعم سياسات التوظيف والإعفاءات وغيرها من البرامج والمشاريع التي تساهم في تحفيز وتنمية القطاع الخاص، عمل الاتحاد بالتعاون مع الجهات المالكة للمبادرات والمشاريع على تعظيم استفادته منها من خلال عقد اجتماعات وورش عمل متخصصة، وقد بلغ عدد الفعاليات في هذا المجال أكثر من 150 فعالية على مستوى مناطق المملكة، وفيما يلي أهم الجهات التي تم التعاون معها

يسعى اتحاد الغرف السعودية لتحفيز وتنمية القطاع الخاص بمختلف قطاعاته وأنشطته الاقتصادية، من خلال منظومة متكاملة من اللجان الوطنية، ومجالس الأعمال، وفرق العمل التي يشكلها الجهاز التنفيذي، والغرف التجارية، لتغطية جميع القطاعات ومناطق المملكة، حتى يتم رصد واقع القطاع الخاص والممكنات اللازمة لتنميته وتحفيزه ليكون قادر على قيادة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة بالمملكة، ويحقق تطلعات الدولة في مساهمته بنحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذا الصعيد عقد الاتحاد أكثر من 400 اجتماع لفرق العمل واللجان ومجالس الأعمال والغرف، وخرجت هذه الاجتماعات بأكثر من 600 توصية يعملون عليها بالتعاون مع الجهات المعنية، كما

د - الدراسات الاقتصادية:

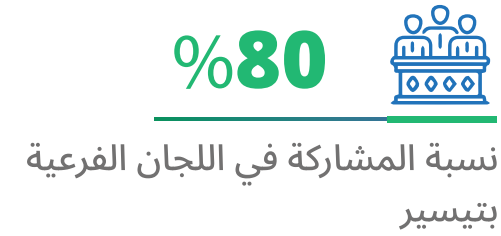
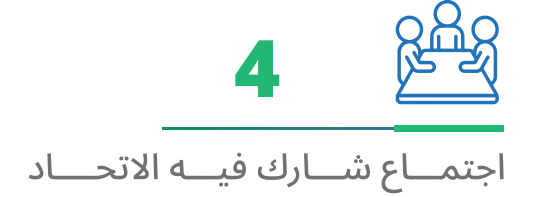
يسعى اتحاد الغرف السعودية من خلال إدارة الدراسات الاقتصادية بالتعاون مع اللجان الوطنية ومجالس الأعمال إلى بلورة مرئيات القطاع الخاص من خلال الدراسات الاقتصادية والتقارير التي تُرفع للجهات الحكومية، كما يعمل الاتحاد على إصدار التقارير الاقتصادية والمعلوماتية للقطاع الخاص عن الدول الشقيقة والصديقة، وإصداره التقارير التحليلية عن الاقتصاد الوطني والعالمي، بهدف خدمة القطاع الخاص وتمكينه من الاطلاع على واقع السوق المحلي والعالمي، وقد عمل الاتحاد خلال عام 2022م على إنجاز العديد من الدراسات والتقارير، وهي كالتالي:



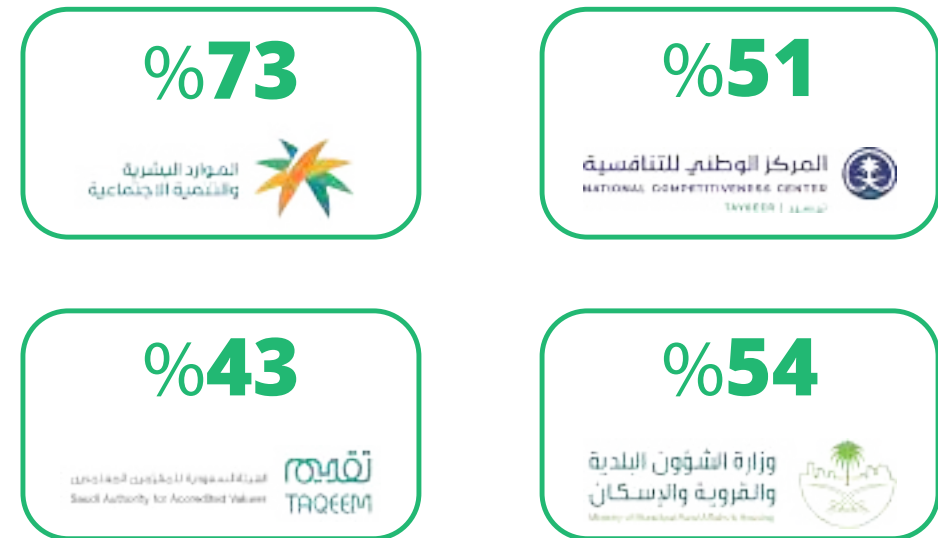
أهم الدراسات والتقارير الاقتصادية:

- | | | |
|--|---|--|
| دراسة تحليلية
اقتصادية لنشاط
التزيين النسائي
بالمملكة. | دراسة تحليلية حول
سياسات الرقابة
والتفتيش والغرامات
على القطاع الخاص. | نسبة التوصيات المرفوعة من
الدراسات والتقارير والتي صدر
بشأنها قرارات وأنظمة |
| عرض حول أسباب
ارتفاع أسعار السلع
الأساسية في المملكة. | عرض عن سوق العمل
في ظل جائحة كورونا -
من منظور أصحاب
الأعمال. | مجالات التوصيات
المعتمدة: |
| تقرير تحليلي بشأن
قياس أثر الارتفاع
والتذبذب الحالي
لأسعار السلع على
القطاع الخاص. | دراسة تحليلية حول
إجراءات تفادي أزمة
سلاسل الإمداد الغذائي
والسلع الأخرى في
القطاع الخاص. | <ul style="list-style-type: none"> سياسات سوق العمل التوطين للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأمن الغذائي سلاسل الإمداد آليات التفتيش والرقابة آليات فرض الغرامات العقود الحكومية تطوير آلية استيفاء ضريبة القيمة المضافة |

38%



ج - رصد التحديات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على تذليلها مع الجهات المعنية:



هـ - تمكين المرأة السعودية في قطاع الأعمال:

تسعى المملكة وفق أهدافها الاستراتيجية إلى تمكين المرأة السعودية، حيث بلغ عدد المنشآت التي تملكها النساء أكثر من 448 ألف منشأة، وقد عمل الاتحاد على تعزيز دور المرأة في الجانب الاقتصادي من خلال عدة مسارات أهمها تمكينهن من التمثيل في مجالس إدارات الغرف، ورئاسة عدد من اللجان الوطنية ومجالس الأعمال، فضلاً عن عضويتهن في تلك اللجان والمجالس، والتعاون مع الشركاء من الجهات الحكومية لتمكين النساء في القطاعات الاقتصادية وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح دور المرأة في قطاع الأعمال.

نسبة النساء في
المناصب الإدارية (العليا
والمتوسطة)



نسبة تملك المرأة للمنشآت من
إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة



وقد عمل المجلس التنسيقي لتمكين المرأة خلال عام 2022م على تحقيق عدد من الأهداف التي تساهم في تمكين المرأة في القطاع الخاص من خلال عقد اللقاءات والاتفاقيات مع الجهات المعنية محلياً ودولياً، والسعي لرفع كفاءة المرأة السعودية بما يساهم في تعزيز قدرتها على قيادة العديد من منشآت القطاع الخاص والدخول للسوق، ولعل من أهم نتائجها.

أهم الفعاليات الممكنة والداعمة للمرأة بسوق العمل:



اجتماعات مع جهات محلية ودولية

- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP
- الجمعية السعودية لسيدات الأعمال
- جمعية مودة
- مؤسسة الخير الوقفية

الدائرة الخضراء
(دائرة الالهام)

فعالية الأسبوع
العالمي لريادة
الأعمال

8

متحدثين

20

ورشة عمل

أكثر من

90 مشارك

أكثر من

100 مشارك

و - دعم ومساندة الجهات في اقتراح المبادرات المحفزة للقطاع الخاص

يعمل الاتحاد على التواصل مع الجهات الحكومية والغرف التجارية لإطلاق المبادرات والبرامج التي تعزز دور القطاع الخاص وتزيد وعي منشآته، وتساهم في تعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية بمناطق المملكة، ودعم المشاريع الناشئة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إطلاق واقتراح أكثر من 12 مبادرة تدعم توجهات الاتحاد في تمكين القطاع الخاص، ولعل منها:



مبادرة إيجاد منتجات تمويلية
لشركات القطاع الخاص.



مبادرة بناء أسس التشاركية مع
صندوق الاستثمارات العامة.



مبادرة تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص
و وزارة الاستثمار.



مبادرة تمكين الشركات من الإدراج في
السوق المالية السعودية.



مبادرة شامل لتعزيز التعاون في
المجال الاقتصادي بين الاتحاد والغرف
والجهات المعنية محلياً ودولياً.



مبادرة تمكين المرأة السعودية في
الاقتصاد من خلال التعاون مع "منشآت"
ومكتب الأمم المتحدة بالرياض.

ز - تسويق الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص:

سعى اتحاد الغرف بالتعاون مع الغرف التجارية والجهات المعنية لتسويق الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص وفق مناطق وقطاعات الفرص، بهدف تحفيز ودعم وتشجيع الاستثمار بمناطق المملكة، وإطلاع القطاع على الحوافز المقدمة وتحديد العوائق التي تواجه الاستثمار بكل منطقة، وتم خلال عام 2022م العديد من النجاحات أهمها

عرض
+5600

فرصة
استثمارية

تنظيم
214

فعالية
لتسويق الفرص

في
26

منطقة
ومحافظة

ثانياً

دعم المشاركة في صنع السياسات الاقتصادية

ضمن الأهداف الاستراتيجية للاتحاد دعم مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات الاقتصادية، تحقيقاً لاستدامة ونمو دوره بالنشاط الاقتصادي، حيث لعب الاتحاد دوراً مهماً في تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في اللجان العليا والمبادرات الحكومية لطرح مرئياته بما يتوافق مع واقع السوق، والمشاركة في تطوير الأنظمة والاشتراطات الحكومية والتمكين، والمساهمة في خلق المبادرات التنموية والاجتماعية إيماناً من دور القطاع في الاقتصاد الوطني، ولعل من أهم النجاحات عام 2022م في هذا الجانب:

أ - دور الاتحاد في اللجان العليا والمبادرات الحكومية:

تقديم +12

مقترح حول مواضيع مكافحة
التستر التجاري

المشاركة في 3

فرق عمل لمبادرات مكافحة
التستر التجاري

تقديم 30

مبادرات لمكافحة التستر
التجاري

المشاركة في 10

حملات توعية لرفع وعي
منشآت القطاع الخاص
بمبادرات مكافحة التستر

عقد 10 ورش

بالغرف التجارية للتعريف بمبادرات البرنامج الداعمة لرواد ورائدات الأعمال

مساهمة الاتحاد
في البرنامج
الوطني لمكافحة
التستر التجاري



أهم اللجان وفرق
العمل التي شارك
فيها الاتحاد

الانضمام إلى لجنة إدارة أزمة
وفرة السلع الغذائية بقيادة
المؤسسة العامة للحبوب

المشاركة في أعمال فريق
رصد وفرة السلع الغذائية
بقيادة المؤسسة العامة للحبوب

أهم أدوار الاتحاد:

- رفع مستوى التواصل مع القطاع الخاص من منتجي ومستوري السلع الغذائية الأساسية
- رصد وحصر التحديات المتعلقة بالقطاع الخاص في كل مراحل الإنتاج والاستيراد ومنها سلاسل الإمداد
- اقتراح الحلول والمبادرات المناسبة لتذليل التحديات التي تواجه القطاع الخاص
- حصر أكبر الموردين والمنتجين للسلع الغذائية والسلع الأخرى
- تشكيل مجموعات عمل في مجال السلع الغذائية الأساسية ذات المخاطر
- رفع مستوى الوعي لدى القطاع الخاص في الحد من الفقد والهدر

مساهمة الاتحاد في لجنة الأمن الغذائي:

من خلال تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في التنوع والاستقرار في مصادر الغذاء الخارجية، وبرنامج تجارة الأغذية

ب- المساهمة في تطوير الأنظمة والاشتراطات الحكومية لتمكين القطاع الخاص:

وفق أهداف رؤية المملكة 2030 في تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وخاصة في تحسين الجوانب التنظيمية له، عملت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان من خلال مشروع تحسين بيئة الأعمال للأنشطة التجارية لتطوير وتهيئة البيئة الحضرية والعملية للأنشطة التجارية والبالغة نحو 160 نشاط تجاري، بدأت الوزارة بالتعاون مع اتحاد الغرف السعودية في دراسة عدد من الاشتراطات للأنشطة، من خلال ثلاث مسارات رئيسية وهي تطوير واستحداث اشتراطات جديدة للأنشطة التجارية، المشاركة في تصميم النماذج الرئيسية للأنشطة المستهدفة، إعداد تصور حول المنهجية المثلى لآلية المراقبة والتفتيش من منظور القطاع الخاص

20

لائحة
لنشاط تجاري

45

ورشة عمل
لدراسة اللوائح

+550

صاحب عمل
مشارك في ورش العمل

400

مشارك في تهيئة ورش تصنيف المنشآت، في قطاعات: التشييد والبناء - الصيانة والتشغيل - التغذية والإعاشة - الاتصالات وتقنية المعلومات - المعارض والمؤتمرات - التطوير العقاري

تطوير مشاريع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بقطاع الأعمال

22%

نسبة المشاركة بمرئيات القطاع الخاص على المشاريع المطروحة على منصة استطلاع التابعة للمركز الوطني للتنافسية

104

المشاركة في دراسة ومراجعة مشاريع الأنظمة ولوائحها التنفيذية

أهم المشاريع والأنظمة واللوائح التي تم دراستها:

- ميثاق الشركات العائلية الاسترشادي
- لائحة المنظمة لأنشطة الترفيه في محافظة العلا
- لائحة التنفيذية لنظام الاستثمار
- مشروع اللائحة التنفيذية لنظام نزع الملكية العقارات للمصلحة العامة
- دراسة مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة الاستثمار
- دراسة مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات بالتعاون مع وزارة الاستثمار
- مشروع نظام حماية المستهلك
- نظام الشركات



ج- المساهمة في خلق المبادرات التنمية والاجتماعية

شهد عام 2022م إطلاق الاتحاد لعدد من المبادرات التي تعزز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من أهمها مبادرة "ما تغلى عليك"، والتي تهدف لمشاركة منشآت القطاع الخاص بمختلف أحجامها بتخفيضات لعدد من السلع الأساسية، مع شمولية الحملة لجميع مناطق ومراكز المملكة، وقد خرجت الحملة بنتائج إيجابية على الاقتصاد والمواطن، ولعل من أهم المعلومات عن الحملة



ثالثاً

بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات المحلية والدولية

عمل الاتحاد على تطوير العلاقة التشاركية مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع الخاص من خلال تعزيز التعاون وعقد الشراكات مع الجهات المحلية والدولية بهدف تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني ورفع مساهمته في الصادرات غير البترولية، وقد عقد الاتحاد خلال عام 2022م، عدة اتفاقيات محلية ودولية بلغت 34 اتفاقية، مع الجهات والدول، ولعل من أهمها:

اتفاقيات دولية



اتفاقيات محلية



- وزارة الاستثمار
- وزارة الدفاع
- الهيئة السعودية للمقاولين
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع
- شركة الخير كابيتال السعودية
- لإنشاء الصناديق الواعدة
- مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ
- مجلس التجارة التايلندي
- تأسيس مجلس الأعمال السعودي البلجيكي للكسمبورجي
- اتفاقية لتأسيس مجلس أعمال سعودي قبر صي
- الترويج الاستثماري بين المملكة وفنلندا

الشراكات الدولية:

ضمن جهود الاتحاد لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة ودول العالم، قام الاتحاد من خلال مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة وعضويته في اللجان الحكومية والمجالس التنسيقية مع الدول الشقيقة والصديقة بالعمل على عدة مسارات أهمها تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة، وزيادة الصادرات السعودية غير البترولية لدول العالم، وجلب المنتجات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وخلق شراكات استراتيجية مع الشركات الأجنبية محلياً وعالمياً، وتسويق المنتجات السعودية التي يمكن تصديرها لدول العالم وفق احتياجات كل سوق.

وقد عمل الاتحاد مع الجهات الحكومية في المملكة كوزارة التجارة، ووزارة الاستثمار، والهيئة العامة للتجارة الخارجية، وهيئة تنمية الصادرات وغيرها من الجهات الحكومية في تسليط الضوء على القدرات الكامنة للاقتصاد السعودي، والتعريف بالمزايا التنافسية للاقتصاد الوطني والفرص الاستثمارية في المملكة، ومزايا الاستيراد من السوق السعودي وغيرها من المجالات.

كما لم يقتصر عمل الاتحاد على الشركاء التجاريين، حيث عمل كذلك على البحث عن الأسواق الجديدة والصاعدة من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة وعمل التقارير الاقتصادية عن تلك الدول وفرص التجارة والاستثمار، وعقد اللقاءات مع كبار المسؤولين في تلك الدول، وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز العلاقات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة وواعدة.

1- الزيارات الملكية:

تزامناً مع جولة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لعدد من دول العالم، نظم اتحاد الغرف السعودية بالتعاون مع الغرف الصديقة ملتقيات بمشاركة كبيرة من أصحاب الأعمال في المملكة والدول المستضيفة، والجهات الحكومية، وقد كان لهذه الملتقيات دور في استكشاف آفاق جديدة للتعاون المشترك في المجالات التجارية والاستثمارية، وفتح قنوات جديدة للشراكة الفاعلة بين الشركات السعودية والخليجية، وتم خلال هذه الملتقيات توقيع عدد من الاتفاقيات بين الشركات السعودية والشركات بالدول الشقيقة والصديقة

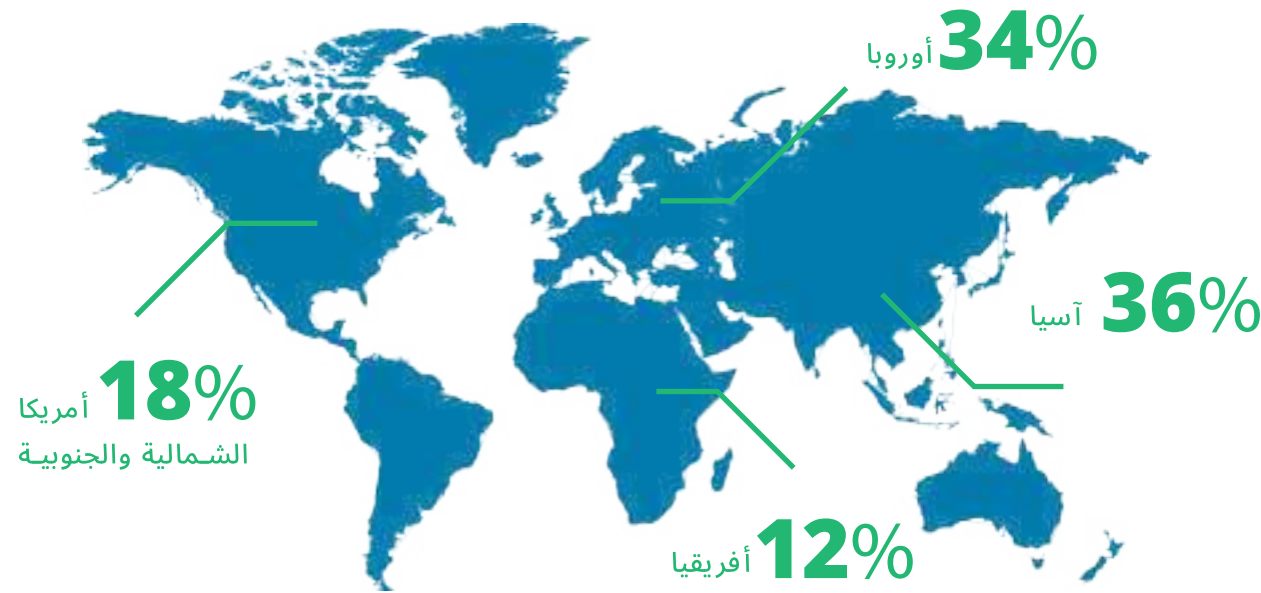
6 ملتقيات

المتزامنة مع جولة سمو ولي العهد -حفظه الله ورعاه-



2- خارطة العلاقات الاقتصادية مع دول العالم:

يسعى اتحاد الغرف السعودية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول العالم، وذلك وفق أهدافه في خلق استثمارات جديدة للسوق المحلي وتسويق المنتجات الوطنية لأسواق جديدة، وتبادل المعلومات والخبرات بين الشركات السعودية والأجنبية، وتعطي خارطة العلاقات تصور حول حجم الفعاليات المشتركة والزيارات وتبادل المعلومات وتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التعاون وفق تقسيم قارات العالم



3- أهم النتائج المحققة على الصعيد الدولي:

+670

حجم الاستثمارات المطروحة على أصحاب الأعمال الأجانب في المملكة.

+320

حجم الاستثمارات المطروحة على أصحاب الأعمال السعوديين في الدول الشقيقة والصديقة

+78

عدد التحديات مع الدول الشقيقة والتي رفعها الاتحاد للجهات المعنية داخل المملكة وخارجها

+226

عدد الفرص الاستثمارية بالمملكة والتي تم تسويقها للشركات الأجنبية.

+25.6

التحديات التي تم حلها مع المسؤولين بالدول الشقيقة والصديقة.

+214

عدد الفرص الاستثمارية التي عرضت على أصحاب الأعمال السعوديين من الدول الشقيقة والصديقة.

+60

اتفاقية استثمارية بين القطاع الخاص السعودي والأجنبي.

43

لقاء مع مسؤولين دوليين وأصحاب الأعمال

التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية:

يسعى الاتحاد إلى تعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالقطاع الخاص، بهدف إبراز دور القطاع الخاص السعودي في جميع المحافل، وتوحيد الجهود اللازمة لدعم وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول العالم من خلال التواصل مع تلك الهيئات والمنظمات، ولعل من أهم هذه الهيئات والمنظمات:

60



اجتماع وورش عمل ولقاءات بالهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية

رابعاً

التميز المؤسسي للمنظومة وتطوير وتفصيل سياسات الحوكمة

يعتبر التميز المؤسسي لمنظومة العمل بالاتحاد أحد الأهداف الاستراتيجية الذي يسعى لاستدامته واستمرارية تطويره ، ومن هذا المنطلق عمل الاتحاد خلال عام 2022 م على عدة مسارات لتحقيق هذه الهدف، من أهمها مسار تطوير التشريعات والأنظمة الداخلية، وتطوير الهيكل الإداري واستحداث المسميات الوظيفية التي تدعم تحقيق أهداف استراتيجيته الجديدة، وتأهيل وتدريب الكوادر العاملة بالاتحاد باعتبار العنصر البشري الركيزة الرئيسية للنهوض بدور الاتحاد وفق توجهات مجلس الإدارة، وقد تحقق في ذلك العديد من النتائج أهمها:

5	5	9	5
خدمات	فعا ليات	دورات متخصصة	لوائح ومواثيق
تم أتمتها وفق أفضل التقنيات الحديثة	ترفيهية وتوعوية لموظفي الاتحاد	للكوادر العاملة بالاتحاد في المجالات النوعية	داخلية للاتحاد واللجان ومجالس الأعمال والمجلس التنسيقي لتمكين المرأة



الباب الثالث



مركز الترقيم السعودي

يسعى الاتحاد من خلال مركز التقييم السعودي إلى الارتقاء وتعزيز قيمة مستوى المنتجات والخدمات المقدمة من القطاع الخاص، وذلك بتطبيق مجموعة من المعايير التي تؤدي إلى رفع كفاءة سلسلة التوريد تلبية المتطلبات الخاصة بنظام (GS1 System)، لتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ويعد المركز المرجعية الوطنية لعمليات الترميز وإدارة البيانات التجارية إلكترونياً، من خلال عضويته في المنظمة العالمية للتقييم (GS1)

خدمات المركز:

- إصدار رقم ترميز دولي
للمنتجات وشحنات
الشركات باستخدام
الباركود
- توفير خدمة فحص جودة
قراءة الباركود وإصدار
تقرير يحدد درجة الجودة
والمشكلات الفنية
- عقد دورات تدريبية في
مجال تطبيقات الباركود
وسلاسل الامداد والتزويد
وإدارة المخزون
- خدمات الموقع الالكتروني
للشركة وإمكانية إضافة
بيانات وصور المنتجات
وإصدار وطباعة تقارير
بأنواعها المختلفة وإمكانية
إرسالها مباشرة إلى الشركاء
التجاريين
- ورش عمل متخصصة
بقطاعات محددة كقطاع
الغذية والخدمات
الصحية والنقل والشحن
- استشارات فنية حول
تطبيق الباركود داخل
المنشأة أو لتلبية المتطلبات
في الأسواق الخارجية وفق
المعايير العالمية

أهم نجاحات المركز:

- 6 مشاريع لشركة إدارة خدمات البيئة
العالمية المحدودة (جيمس).
- المشاركة في الحدث السنوي
العالمي لـ GS1.
- تطوير الأنظمة الالكترونية للمركز
وربطها بمركز المعلومات الوطني
وقاعدة GS1 العالمية للبيانات.
- المشاركة في المنتدى الإقليمي
لـ GS1 بالشرق الأوسط وشمال
أفريقيا بموريشيوس.



الباب الرابع

فعاليات
اتحاد الغرف السعودية



لقاء اتحاد الغرف السعودية مع صندوق الاستثمارات العامة



اللقاء الثاني لقيادات وزارة المالية مع القطاع الخاص



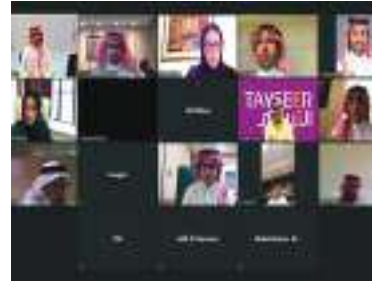
الملتقى الوطني الثاني لاستدامة المنشآت العائلية



فعالية الأسبوع العالمي لريادة الأعمال



اجتماع سعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمعالي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية



لقاء الرئيس التنفيذي لمجموعة تداول



عقد مجلس الأعمال السعودي الفرنسي بحضور معالي المهندس / خالد الفالح و معالي وزير التجارة الخارجية



منتدى الاستثمار السعودي الياباني بحضور معالي المهندس / خالد الفالح و معالي وزير التجارة والصناعة والاقتصاد والطاقة الياباني



لقاء اللجنة الوطنية للمستشفيات الخاصة مع معالي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة الدكتور/ عبدالعزيز الزوم



منتدى الأعمال السعودي التايلندي



ملتقى الأعمال السعودي العراقي بالرياض بمشاركة معالي وزير التجارة



لقاء سعادة نائب رئيس الاتحاد مع معالي وزير السياحة والاقتصاد الإبداعي الإندونيسي



منتدى الأعمال السعودي الفيتنامي



اجتماع أمناء العموم للغرف العربية المشتركة مع المندوبين الدائمين وممثلي الدول الأعضاء بالجامعة العربية



ورشة عمل عرض فرص توطين السلع



لقاء نائب رئيس الاتحاد مع وزير العمل التايلندي



لقاء اللجنة الوطنية للتدريب والتعليم الأهلي مع معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس/ أحمد الراجحي



لقاء أصحاب الأعمال السعوديين بالشركات الأمريكية في قطاعات الدفاع العسكري



ملتقى الأعمال السعودي
التركي



منتدى الأعمال الإندونيسي
السعودي



الملتقى الاقتصادي
المغربي السعودي



لقاء اللجنة الوطنية للوجستية
بمعالي رئيس الهيئة السعودية
للمواصفات والمقاييس
والجودة



ملتقى الأعمال السعودي
الأردني



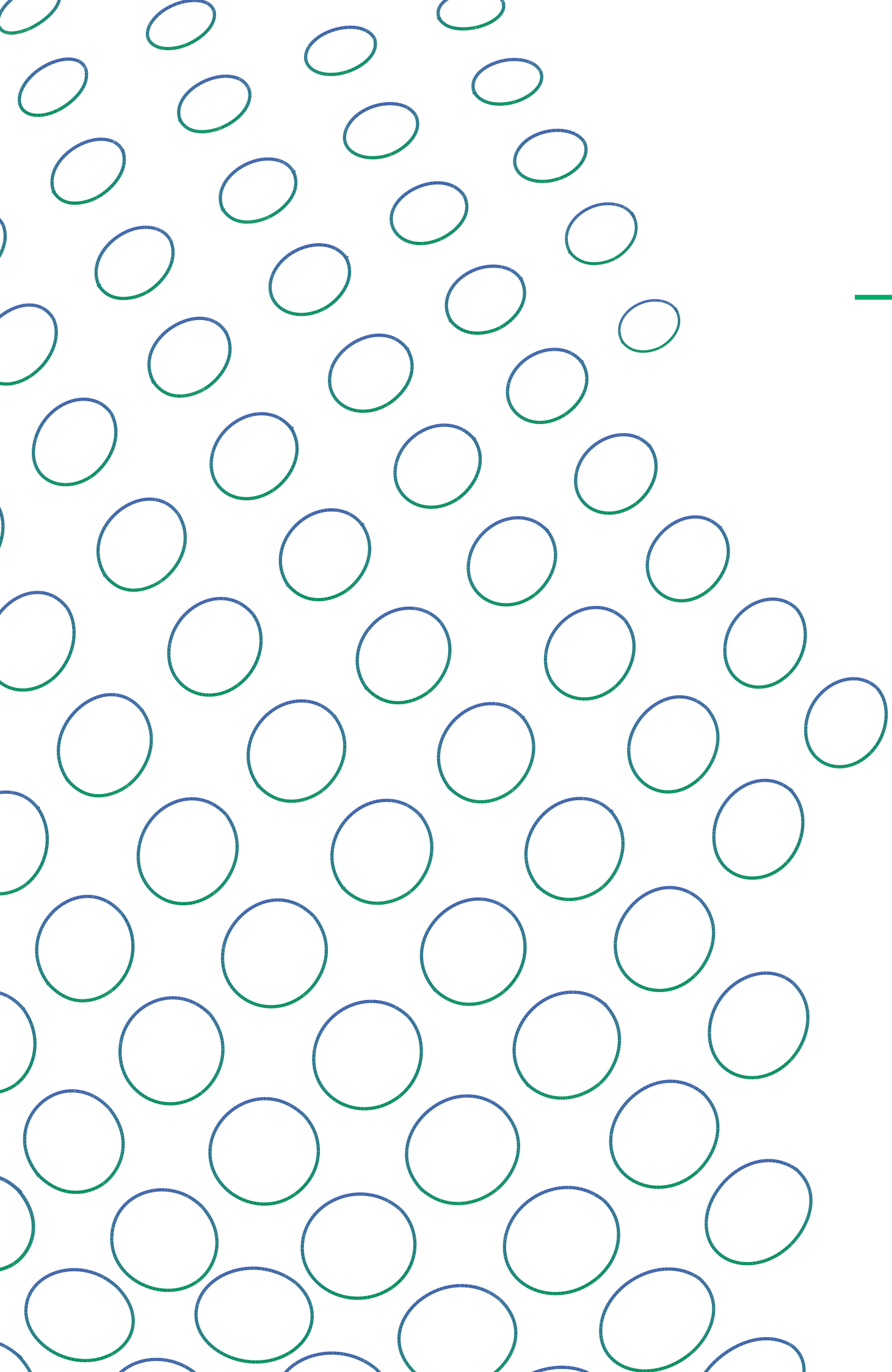
ملتقى الأعمال السعودي
المصري



اجتماع الطاولة المستديرة مع
اتحاد الأعمال السنغافوري في
سنغافورة بحضور معالي وزير
النقل والخدمات اللوجستية
السعودي والسنغافوري



ملتقى الأعمال السعودي
الكوري



اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

